مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: توازن القوى الاستراتيجي الإقليمي والعوامل المؤثرة – دراسة نظرية
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد خضير عباس الرماحي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9701
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 12:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- juniu 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٥

Strategic Regional Balance of Power and Influencing Factors - A Theoretical Study

[1] Assistant Professor Dr. Ahmed Khudair Abbas Al-Ramahi
El Alamein Institute for Higher Studies - Department of Political Science
1: Email: ahmedabbas1984a@gmail.com
2: Email:

Abstract:

The regional strategic balance of power is a key concept in understanding the nature of international relations and regional conflicts. This balance is represented in the situation in which states or regional powers seek to achieve stability through a proportional distribution of power, which prevents any party from achieving absolute hegemony that may threaten security and stability, and although the concept originated in the traditional European context, it has evolved to include broader dimensions within the international and regional system, taking into account the cultural and political specificities of each region. The dynamics of the balance of power are influenced by a number of fundamental factors, including economic, military, political, and ideological. Intangible factors, such as geographical location, technological capabilities and natural materials, also play an essential role in shaping this balance. This phenomenon is all the more complex when considering the regional environment, which is in constant change as a result of the interference of international and regional interests.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.156087.1422

Submitted: 19/12/2024
Accepted: 20/12/2024
Published: 29/12/2024

Keywords:
balance of power
regional balance
international cooperation
international conflict
international relations.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

توازن القوى الاستراتيجي الإقليمي والعوامل المؤثرة- دراسة نظرية

[١] أ.م.د. أحمد خضير عباس الرماحي
[١] معهد العلمين للدراسات العليا-قسم العلوم السياسية

الملخص:

يعد توازن القوى الاستراتيجي الإقليمي مفهوما أساسيا في فهم طبيعة العلاقات الدولية والصراعات الإقليمية. يتمثل هذا التوازن في الحالة التي تسعى فيها الدول أو القوى الإقليمية إلى تحقيق الاستقرار من خلال توزيع نسبي للقوة، مما يمنع أي طرف من تحقيق هيمنة مطلقة قد تهدد الأمن والاستقرار، وعلى الرغم من أن المفهوم نشأ في السياق الأوروبي التقليدي، إلا أنه تطور ليشمل أبعاداً أوسع ضمن النظام الدولي والإقليمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والسياسية لكل منطقة. تتأثر ديناميكيات توازن القوى بعدد من العوامل الأساسية، منها الاقتصادية، العسكرية، السياسية، والأيديولوجية. كذلك تلعب العوامل غير الملموسة، كالموقع الجغرافي والقدرات التكنولوجية والمواد الطبيعية، دوراً جوهرياً في تشكيل هذا التوازن. وتزداد تعقيدية هذه الظاهرة عند النظر إلى البيئة الإقليمية التي تكون في حالة تغير دائم نتيجة لتدخل المصالح الدولية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: توازن القوى، التوازن الإقليمي، التعاون الدولي، الصراع الدولي، العلاقات الدولية.

المقدمة

أولاً: موضوع البحث:

تؤدي التوازنات الإقليمية دوراً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية، إذ أن التوازن الدولي يعتمد في استقراره أو تغييره على الصراعات الإقليمية، وإذا صح التشبيه التوازن الدولي بالبنيان المشيد فأن التوازنات الإقليمية هي الأحجار المكونة لهذا البناء، فإذا هدمت أو تبدلت فأن البنيان لا بد أن يتداعى، أن الصراعات الإقليمية ما هي إلا صراعات ممتدة للصراع العام في قمة الهرم. وأن تحقيق توازن قوى مستدام يتطلب إدارة دقيقة للعلاقات الإقليمية والتعاون بين الدول لتجنب الصراعات، مع تعزيز التنمية المستدامة التي تخدم مصالح جميع الأطراف.

ثانياً: أهمية البحث:

تتجسد أهمية هذا البحث في تقديم دراسة نظرية حول مفهوم التوازن الإقليمي وتعريفه وخصائصه، والتركيز على العوامل المؤثرة في حالة هذا التوازن واستقطاب القوى الكبرى للقوى الإقليمية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى:

١- تحليل مفهوم توازن القوى الاستراتيجي من منظور نظري، مع التركيز على أصوله التاريخي وتطوره الفكري.
٢- تسليط الضوء على ابرز العوامل المؤثرة في تشكيل التوازن الإقليمي.
٣- تقديم استنتاجات تسهم في فهم طبيعة استقرار التوازن الإقليمي، ودور القوى الكبرى في التأثير عليه.

رابعاً: إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في أن طبيعة التوازن الإقليمي وعلاقته بتفاعلات التعاون والتنافس والصراع تكون استناداً إلى القدرات الاستراتيجية المتاحة، وتأثيرها على أمن دول النظام الإقليمي، فكلّما كانت محصلة التوازن الإقليمي لصالح دول معينة منها، كلّما اتجهت نحو تعزيز جوانب التعاون المختلفة مع بقية دول النظام بما ينعكس إيجابياً في تعزيز أمنها القومي، وكلّما كانت محصلة التوازن الإقليمي في غير صالح واحدة من دول النظام أو أكثر، وكلّما اتجهت نحو تعزيز جوانب التنافس والصراع مع الدول الأخرى، الأمر الذي يضعف مقومات الأمن الإقليمي ما يجعله عرضة للتهديد والانتهاك من قبل القوى الأخرى من خارج دول النظام الإقليمي. ومن هنا يبرز التساؤل التالي(كيف يُعاد تشكيل نوازن القوى الاستراتيجي على المستوى الإقليمي؟ وما هي العوامل النظرية والعملية المؤثرة في استقراره أو تحوله؟)

خامساً: فرضية البحث:

يفترض الباحث إن التوازن الإقليمي تحكمه معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لمجموعة من الدول الفاعلة في منطقتها الإقليمية الاستراتيجية، وبما يكفل لها مواجهة التهديدات والتحديات التي تتعرض لها سواء منفردة أو مجتمعة ودرء المخاطر التي تواجهها، بسبب اختلاف القدرات الاستراتيجية فيما بينها فضلاً عن اختلاف المصالح والأهداف.

سادساً: مناهج البحث:

تمت الاستعانة بالمناهج العلمية وفق تطلب موضوع البحث والتي تؤدي الغرض من طبيعة الدراسة المختارة، تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي كونها تنطلق من اطار منهجي يركز على العوامل البيئية والهيكلية المبسطة بتطورات ظاهرة توازن القوى، كما وتم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لبيان قراءة التوازن الاستراتيجي الإقليمي، وكما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي كونها تصف حالة توازن القوى الإقليمية ومؤثرتها.

سابعاً: هيكلية البحث:

تم تقسيم هيكلية هذا البحث، إضافة إلى هذه المقدمة، على مبحثين تناول المبحث الأول مفهوم التوازن الإقليمي وخصائصه، في حين تناول المبحث الثاني العوامل المؤثرة في حالة التوازن الإقليمي، وخاتمة أدرج فيها أهم الاستنتاجات والمقترحات التي تم التوصل إليها.

I. المبحث الأول

مفهوم التوازن الإقليمي وخصائصه

لا يزال مفهوم توازن القوى يكتنفه الغموض عند كثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، وتعددت التعاريف والمفاهيم لمصطلح توازن القوى، وأصبح يستخدم في أكثر من شكل وله دلالات متعددة. ومن خلال ما تقدم سنتناول في هذا المبحث مفهوم توازن القوى بصورة عامة مع تقديم تعريف لذلك التوازن، ومن ثم نعرض تعاريف للتوازن الإقليمي وبيان خصائص هذا المستوى من التوازن، وذلك في المطلبين الآتيين:

I.أ. المطلب الأول

مفهوم توازن القوى وتعريفه

أولاً- مفهوم توازن القوى الاستراتيجي:

يُفهم **التوازن** على أنه: (الحالة المستقرة في النظام)، ولكن مفهوم توازن القوى مازال غير محدداً، إذ يُفهمه البعض على أنه: (نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين)[١].

ولا يمكن تصور **نقطة التعادل** أو التساوي المطلقة في إطار القدرات الاستراتيجية للدول أو للتحالفات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية التي تدخلها أو تنشئها، مع صعوبة قياس دور العوامل المعنوية في رفد تلك القدرات الاستراتيجية.

(١) إبراهيم أبو خزام ، *الحروب وتوازن القوى*، (عمان: المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص١٣.

وينشأ **الاختلال** في توازن القوى (Balance of power) عندما تسعى دولة أو تحالف ما للحصول على قدرات فائقة تمكنها من تهديد الدول الأخرى المتفاعلة معها في النظام العالمي أو الإقليمي[١].

الافتراض الرئيسي إن القوة لا يمكن إلغائها فإن بروزها يؤدي إلى مواجهتها بقوة مضادة. إن توازن القوى سوف يمنع أية دولة من محاولة فرض هيمنتها على غيرها، فإذا ما زادت دولة (أ) من قوتها، فإن على الدولة (ب) أن تقوم بمعادلتها وذلك من خلال زيادة قوتها أيضاً، وإذا كانت غير قادرة على مجاراتها، فإن عليها أن تلتحق بدول أخرى لتشكيل حلف أو تكتل مضاد للدولة (أ) [٢].

ويتضمن مفهوم توازن القوى الدولي ثمانية معاني مختلفة حسب وجهة نظر (أرنست هانس)، وهي [٣]:

١-وضع تعريف لتوزيع القوة .

٢-توازن بين أطراف مختلفة .

٣-محاولة الهيمنة .

٤-الدلالة على الاستقرار والسلم .

٥-الدلالة على عدم الاستقرار والحرب .

٦-وصف مركز الدولة من حيث قوتها الشاملة في النظام الدولي .

٧-قانون تاريخي عام يعكس التفكير الفلسفي الذي يعد الصراع المستمر بين مختلف الدول حالة طبيعية.

٨-نظام أو دليل لصناعة القرار.

ويُفهم توازن القوى الدولي أيضاً على أنه: (مبدأ أو سياسة تتبعها دولة أو تحالف دولي في مواجهة دولة أو تحالف دولي آخر ، بحيث لايتاح لدولة مع حليفتها الاستئثار بالنفوذ

(١) إسماعيل صبري مقلد، *الاستراتيجيات الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات*، (كويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٣)، ص٦٦ .

(٢) سعد حقي توفيق، *العلاقات الدولية*، (بغداد: دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٧)، ص ٣٧٢.

(٣) يامن خالد يسوف، *واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية*، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠)، ص١٢ .

الدولي وفرض سيطرتها على باقي الدول). ويتحقق ذلك من خلال اعتماد العديد من الوسائل التي تتنوع باختلاف الزمان والمكان، ومن الجدير بالذكر أنه ليس من الضروري ان تكون الدول المتنافسة متساوية بصورة مطلقة وانما نسبية. ومن ثم فإن التوازن يصف الحالة أو المرحلة التي تعيشها العلاقات الدولية عند انتقالها من حالة الحرب الى حالة السلم وبالعكس(١).

ثانياً-تعريف توازن القوى:

لاشك في أن وضع تعريف محدد لتوازن القوى ومتفق عليه في العلاقات الدولية يُثير الكثير من الصعوبات نظرا لتعدد رؤى الباحثين وتنوعها، خاصة وان فكرة التوازن موجودة في أكثر من حقل وميدان علمي، فهنالك توازن في الطبيعة والاقتصاد والاجتماع وغيرها من الحقول العلمية والانسانية (٢).

ورغم ذلك، فقد نستعرض العديد من التعريفات الى توازن القوى، وكما يأتي:

-تعريف **(كوينسي رايت)**، هو: (نظام هدفه إيجاد قناعة دائمة لدى الدولة بأنها إذا حاولت العدوان فستواجه تجمعا من الدول لا يُقهر)(٣).

لا شك في أن هذا التعريف يقترب من مفهوم الردع، لاسيما وإن الردع يمكن أن يكون أحد عناصر منع تحقيق اختلال في التوازن القائم، وفشل الردع يؤدي إلى انهيار التوازن.

-تعريف **(هانز مورغنثاو)**، هو: (رغبة الدولة في الحصول على القوة اللازمة والضرورية من أجل أن تتجنب الانكسار والخسارة في حالة الصراع المسلح)(٤).

وهذا التعريف يؤكد على عنصر القوة وتعظيمها من أجل تحقيق أهداف الدولة ومصالحها العليا وأمنها الوطني، ومن ثم تكون القوة هي بمثابة معيار بقاء التوازن على وضعه الراهن أو هي التي تؤدي إلى انهياره.

-تعريف **(إميركفاتيل)**، هو: (المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يسمح لدولة ما أن تمتلك من القوة ما يمكنها من السيادة المطلقة والهيمنة على الآخرين)(٥).

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ١١.
(٣) نقلا عن : المصدر نفسه، ص ١٢ .
(٤) نقلا عن : المصدر نفسه، ص ١٢ .
(٥)نقلا عن: ناظم عبد الواحد الجاسور، *موسوعة علم السياسة*، (عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٤)، ص ١٣٨.

وهذا التعريف يؤكد على أن الحد من تعزيز قوة أي دولة في النظام يؤدي إلى انهيار التوازن مع الدول الأخرى.

-تعريف **(عبد الوهاب الكيالي)** هو: (نظام العلاقات الدولية المبني على أساس فرضية أن حفظ السلام الدولي يشترط عدم رجحان كفة دولة أو تحالف دولي على كفة الدول أو التحالفات الاخرى المقابلة لأن ذلك يغري بالهيمنة والعدوان)[١].

-تعريف **(أحمد زكي بدوي)**، هو: (سياسة تهدف إلى الحيلولة دون الإخلال بالوضع الدولي الراهن وهي تقوم على سياسة مساندة الدولة الثانية بالقوة العسكرية ضد الدولة الأولى، إذا سمحت هذه الدولة الأولى لنفسها بمحاولة الإخلال بالتوازن القائم والوضع الراهن)[٢].

I.ب. المطلب الثاني

تعريف التوازن الإقليمي وخصائصه

أولا- تعريف التوازن الإقليمي:

أن مفهوم التوازن هو قاعدة عامة ومبدأ اجتماعي عام يمكن استعماله بوصفه وسيلة مجدية ونافعة لدراسة العلاقات الدولية وتحليل أنماطها وتفاعلاتها، فقد عرّف (أرنست هانز) التوازن على أنه: (عبارة عن ثمان معاني مختلفة وأربع استخدامات، هي توزيع القوة، وتوزيع القوات، والتوازن واللاتوازن، والاستقرار واللااستقرار، والحرب والسلم، وسياسة القوة، وسُنَّة التأريخ ومرشد السياسة الخارجية)[٣].

وينشأ كل نظام دولي بسبب إعادة التشكيلات الإقليمية والاقتصادية والدبلوماسية والتي تكون نتيجة نزاعات الهيمنة، وان عدم التوازن فيه يكون نتيجة إعادة توزيع القوى، ومع توزيع القوة زادت صعوبة المحافظة على استقرار توازن النظام الدولي، والذي يقع على عاتق القوى المهيمنة، وعندما تزداد قوة الدول الصاعدة فأنها تسعى إلى تغير قواعد النظام الدولي وإعادة تقسيم مناطق النفوذ، ويعد توازن القوى أحد الحلول لمشكلة استخدام القوة في العلاقات الدولية[٤].

---

(١)عبد الوهاب الكيالي وآخرون، *موسوعة السياسة*، الجزء الخامس، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،)١٩٨٧، ص٧٦٧ .

(٢) أحمد زكي بدوي، معجم *المصطلحات السياسية والدولية*، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٩٨٩)، ص١٧ .

(٣) مازن إسماعيل الرمضاني، *السياسة الخارجية دراسة نظرية*، (بغداد: مطبعة أياد الفنية، ١٩٧٩)، ص ٤٤٧.

(٤) احمد مشعان نجم، *مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية*، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ٥٧.

ويشير مفهوم التوازن إلى الحالة المستقرة في النظام، ولكن مفهوم توازن القوى لا يزال غامضا لأسباب عديدة، منها على انه نقطة التعادل النسبي بين قوتين متعارضتين[١].

ويعني توازن القوى التوزيع شبه المتعادل لكافة عناصر القوة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بين دولتين أو أكثر الذي يُنشئ نوع من التحالفات الإقليمية والدولية، ويؤدي إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار وضمان المصالح المشتركة والابتعاد عن دائرة الصراعات والحروب[٢].

إن توازن القوى أصبح يتضمن العناصر الاقتصادية والتكنولوجية بالإضافة إلى اعتبارات القدرة في مجالات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا ووسائل نقلها، والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان بسبب الزيادة الحاصلة في القدرات التكنولوجية والاقتصادية غير العسكرية والاستراتيجية في العلاقات الدولية، وهذا ما يعني أن تأثير الدول لا ينحسر فقط على النطاق الدولي، وان مفهوم توازن القوى له تفسيرات مختلفة إلا انه يظل المبدأ الأساسي له هو تأكّد الدول من عدم قدرة دولة معينة من التأثير على مصير الدول الأخرى، وان نظام توازن القوى يقوم على قواعد تساهم في العمل على عدم قدرة دولة معينة من السيطرة على قدرات الدول الأخرى، والعمل على تحجيم منظور الصراع، وان الغرض من توازن القوى هو ليس حصول عملية السلام فقط بل فرض الاستقرار والاعتدال من خلال إبقاء الدول العدوانية والأكثر طموحا تحت السيطرة من خلال الجهود المشتركة[٣].

وينشأ الاختلال في التوازن عندما تسعى دولة معينة إلى الحصول على قدرات فائقة مما يهدد الدول الأخرى والمتفاعلة معها في النظام سواء كان عالميا أو إقليميا[٤].

التوازن الإقليمي هو التوازن الذي يحصل بين دول تقع في منطقة جغرافية معينة، مثل الشرق الأوسط أو شبه القارة الهندية أو جنوب شرق أسيا أو أمريكا اللاتينية[٥]، أو منطقة الخليج العربي.

والتوازن الإقليمي هو شكل من أشكال التوازن الذي يتكون داخل أُطر جغرافية محدودة تجمع عدد من الدول التي تدخل فيما بينها في علاقات تتسم بالصراع على النفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود، والمحصلة لهذا الصراع فأن دولاً محدودة تصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة مما يؤدي ذلك إلى توازن قوى محلي يتحكم في سلوك الدول

---

(١) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.
(٣) فراس محمد احمد الجحيشي، *التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة*، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ١٠٥.
(٤) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.
(٥) هيدلي بول، *المجتمع الفوضوي، دراسة النظام في السياسة العالمية*، (السعودية: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٨)، ص٢٦٩.

ويضبط علاقة بعضها مع البعض الآخر، فيجري التنافس بين أقطابه أيضا بالأساليب السلمية، وقد ينتهي بالحرب مَثَلُهُ في ذلك مَثَلُ التوازن الدولي[١].

ثانيا- خصائص التوازن الإقليمي:

إن الخصائص الأساسية للنظام الإقليمي بصورة عامة وهي وجود أكثر من ثلاثة دول في هذا النظام، يرتبطون بمنطقة جغرافية واحدة، ووجود شبكة تفاعلات تعاونية وتنافسية وتصارعية بين أعضاء النظام في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، فعلى سبيل المثال، تتكون منطقة الخليج العربي من دول عربية وهي: (العراق، واليمن، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وقطر والكويت وسلطنة عُمان). ودولة غير عربية هي (إيران). وجميع تفاعلات هذه الدول المطلة على سواحل الخليج العربي، قد أكسبت منطقة الخليج العربي خصائص النظام الإقليمي[٢]. وتتسم العلاقات الخليجية -الإيرانية بوجود روابط استراتيجية وثيقة بسبب المصالح الاقتصادية والسياسية المتنافسة، وعوامل الجغرافية والتاريخ المشتركة لما لها تأثير على مدى استقرار الوضع الإقليمي بمنطقة الخليج العربي[٣].

ومن خصائص التوازن الإقليمي الأخرى هو أن تكون هنالك قوى إقليمية متنافسة فيما بينها في المنطقة نفسها التي ينتمون إليها. ولكن الواقع يُشير إلى أنه حتى الآن لا توجد هنالك مؤشرات متفق عليها ونماذج تحليلية لتعريف وتصور الأبعاد المختلفة التي تميز دولة معينة كقوة إقليمية. وبشكل عام هنالك عدد من المؤشرات التي يتوجب أن تتوفر لديهم وهي: عدد كبير من السكان على المستوى الإقليمي، وناتج محلي إجمالي مرتفع، وقوات مسلحة تقليدية قوية وفي بعض الحالات أسلحة نووية أيضا. ومع ذلك ففي عدد قليل من الأدبيات عن القوى الإقليمية في العلاقات الدولية يتم تحديد القوة الإقليمية على أنها [٤]:

١-دولة هي جغرافيا جزء من المنطقة المحددة.

٢-دولة قادرة على الوقوف ضد أي تحالف من الدول الأخرى في المنطقة.

٣-دولة لها تأثير كبير في الشؤون الإقليمية.

---

(١) فراس محمد احمد الجحيشي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) عبد المحسن لافي الشمري، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢)، ص٢.

(٣) محمد سالم احمد الكواز، "العلاقات الإيرانية– السعودية ١٩٧٩-٢٠٠١ دراسة سياسية"، *مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، العراق*، العدد ٧، (٢٠٠٧): ص٥.

(4) DETLEF NOLTE, HOW TO COMPARE REGIONAL POWERS: ANALYTICAL CONCEPTS AND RESEARCH TOPICS,REVIEW OF INTERNATIONAL STUDIES (2010), 36, 2010 ،BRITISH INTERNATIONAL STUDIES ASSOCIATION, P. 889.

٤-الدولة التي على عكس القوة الوسطى، قد تكون أيضا قوة عظمى فيها مقياس عالمي بالإضافة إلى مكانتها الإقليمية.

ويضيف آخرون المعايير التالية [١]:

١-أن يتم تعريف دورها من قبل الدول الأخرى.

٢-امتلاكها موارد الطاقة، والقوة الصلبة وسيطرتها عليها.

٣-أن تكون القيادة قادرة على تعبئة موارد السلطة، والموارد المادية والتنظيمية الإقليمية والدولية.

٤-أن يتم الاعتراف والقبول بمكانتها القيادية من قبل الجهات الفاعلة أو الدول الأخرى في المنطقة وخارجها.

٥-أن يكون لها تأثير سياسي حقيقي في المنطقة من خلال قدرتها في السيطرة على النتائج.

وعلى الرغم من ذلك، لم تعد النزعة الإقليمية اليوم أداة لتعزيز تحرير السوق أو منع الصراعات بين الدول. إن التعقيد المتزايد في الشؤون الدولية، إلى جانب التراجع النسبي للوزن السياسي والاقتصادي للغرب، جعل الإقليمية أداة أكثر ملاءمة لمعالجة مجموعة واسعة من المشاكل الناشئة في مختلف المجالات. وإن ازدهار التجارب الإقليمية حول العالم يصور هذا الواقع، كما هو الحال مع تنوع وتعقيد المسارات التنموية التي تشكل جزءا من هذه التجارب .تعتبر تحولات القوة العالمية مسؤولة إلى حد ما عن الاتجاه الذي اتخذته بعض التجارب الإقليمية في جميع أنحاء العالم، وهي السبب في أن الإقليمية تأتي مع مجموعة متنوعة من القواعد والمعايير المحددة، اعتمادا على أي جزء من العالم. والإقليمية ظاهرة متغيرة باستمرار، وتنعكس ديناميكيتها في طريقة ارتباطها بعملية العولمة الأوسع وكذلك في الطريقة التي تتطور بها بالتوافق مع الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية المتغيرة، فبدلاً من أن تسترشد الإقليمية بالعولمة، يمكن القول إن العلاقة بين الاثنين تتدفق في كلا الاتجاهين .يمكن أن تتأثر الاتجاهات العالمية بالطريقة التي تتفاعل بها التجمعات الإقليمية المختلفة فيما بينها، كما أن الاتجاهات العالمية لديها القدرة على التأثير في اتجاه التجارب الإقليمية، ولاسيما على مستوى القبول الانتقائي لبعض المعايير والقيم الوظيفية [٢].

وهكذا يتبين أنه على الرغم من أن مفهوم القوة الإقليمية يستخدم بشكل متكرر في أدبيات العلاقات الدولية، إلاّ أنه لا يوجد إجماع فيما يتعلق بالخصائص المحددة للقوة الإقليمية. ولا شك في أن تحديدها يعتبر من الأمور الهامة لكي نحدد من هي الفواعل الإقليمية

(1) IBID, P. 892.

(2) GIOVANNI BARBIERI, REGIONALISM, GLOBALISM AND COMPLEXITY: A STIMULUS TOWARDS GLOBAL IR? THIRD WORLD THEMATIC: A TWQ JOURNAL, 4:6, 2019,PUBLISHED BY INFORMA UK LIMITED, TRADING AS TAYLOR & FRANCIS GROUP, PUBLISHED ONLINE: 02 NOV 2019, PP. 436-437.

المتنافسة والمتعاونة والمتصارعة داخل المنطقة الإقليمية، والتي تؤثر من خلال تلك التفاعلات في توازنات النظام الإقليمي.

II. المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في حالة التوازن الإقليمي

يشير التوازن الإقليمي إلى حالة الاستقرار والانسجام بين القوى المختلفة داخل منطقة معينة، بحيث لا تتمكن أي قوة من فرض هيمنتها بشكل كامل على الآخرين. ويعتمد هذا التوازن على مجموعة من العوامل. سنتناول في هذا المبحث العوامل المادية والمعنوية المؤثرة في قدرات الدولة، واستقطاب القوى الكبرى للقوى الإقليمية، وذلك في المطلبين الآتيين:

II.أ. المطلب الأول

العوامل المادية والمعنوية المؤثرة في قدرات الدولة

يتم التمييز في سياسة القوة بين القوى المهيمنة والعظمى والصغيرة عن بعضها البعض. ووفقاً لذلك، يمكن للقوى الإقليمية متابعة مصالحها في منطقة نشاطها، ولكن النقطة المهمة هي امتلاكها القدرة التي توفر لها فرصة اللجوء إلى القوة في النظام الدولي. وبشكل عام، القوة الإقليمية هي التي تعني تفوق قدرات دول في المنطقة مالياً واقتصادياً وعسكرياً، وتتمتع بميزة جغرافية في منطقة محددة، وقادرة على مواجهة التحالفات الإقليمية، وتدير العديد من شؤون المنطقة وإبقائها تحت نفوذها [1].

وتسعى كل دولة لفرض إرادتها وسيطرتها على وحدات النظام الدولي أو النظام الإقليمي من اجل تحقيق مصالحها في عالم مبني على التنافس والصراع من اجل القوة لتحقيق المصالح العليا بأقل كلفة وجهد ووقت، أكثر مما هو قائم على التعاون. وفي ظل نظام دولي يفتقد إلى الحكومة العالمية المشتركة، تسعى معظم الدول إلى ضمان أمنها عبر تعظيم قدراتها لتصبح قوة إقليمية.

ولا يوجد نوع واحد من القوة الإقليمية وتطور تصنيفا للقوة الإقليمية يمثل مجموعة متنوعة من العوامل التي تتجاوز القدرة المادية. إن نقطة البداية في بناء هذا التصنيف هي تأطير الدولة وسلطة الدولة تاريخيا في عصر العولمة. على الرغم من أن العولمة يمكن أن تتميز بعمليات مختلفة، والتي غالبا ما تنتج آثارا متناقضة، إلا أن العمليات تتشكل أو تُعطى اتجاهًا من قبل جهات فاعلة مختلفة لا تزال الدولة بارزة فيها. إذا وضعنا جانباً المناقشات السابقة حول زوال الدولة في مواجهة العولمة، فإن قيادة الدول الرئيسية هي التي تعتبر حيوية

(1) SEYEDMASOUD MOUSAVI SHAFAEE, FARZANEHNAGHDI, REGIONAL POWERS AND WORLD ORDER IN THE POST COLD WAR ERA, GEOPOLITICS QUARTERLY, VOLUME: 11, NO 4, WINTER 2016, P. 153.

لإعادة الهيكلة العالمية. ويمكن اعتبار العولمة نظاما عالميا مهيمنا حيث تتجاوز العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية علاقات الدولة، ولكن هذا النظام يستلزم قيام الدولة لظهور هذا النظام. وأن هذا النهج في التفكير بشأن النظام العالمي قد ركز على المجتمع الدولي ككل، فإنه يمكن ويجب تطبيقه على المستوى الإقليمي وتطوير النظام الإقليمي. تتطور الأنظمة الإقليمية في نظام عالمي أوسع وتعتمد أيضا على قيادة الدولة التي تسعى بدرجات متفاوتة إلى ممارسة هيمنتها. إن المستويات المتفاوتة للهيمنة والهيمنة المضادة التي ظهرت في هذه المرحلة من التاريخ في العلاقة مع النظام العالمي هي التي تساهم في تطوير القوى الإقليمية، وهو خروج عن نظريات العلاقات الدولية التقليدية حول السلطة. لقد رسخ تنظير العلاقات الدولية التقليدية القوة في القدرات المادية، ويعتمد عادةً على مزيج من القدرة العسكرية والاقتصادية مع بعض المتغيرات الأخرى مثل حجم السكان. ومن الواضح أن تفسير القوة من حيث القدرة هو جانب ضروري للدولة التي تؤسس نفسها كقوة، ولكنها ليست كافية لتحديد السلطات على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى النظامي[١].

ولعل من اهم العوامل المؤثرة على قدرات الدولة، هي ما يأتي:

أولاً-العوامل الديموغرافية والاجتماعية:

١-العوامل الديموغرافية:

لا شك في أن هنالك علاقة طردية فيما بين مدى انسجام العوامل الديموغرافية وقوة الدولة، إذ أنه كلما كان عدد السكان متناسباً مع مساحة الدولة، وانتشاره في جميع أجزائها، وكثرة النوع منهم على الكم، كلما تم رفد قدرات الدولة بعناصر قوة مضافة، وبعكسه ستكون هذه العوامل نقاط وهن استراتيجية في قدرات الدولة.

فمن حيث مساحة الدولة، كلما كانت كبيرة فأنها تعتبر من المميزات التي تعزز قدراتها، فالدولة ذات المساحة الواسعة تكون لها مميزات عسكرية، حيث يكون الهجوم عليها واحتلالها صعبا جدا، ومثال على ذلك صمود الاتحاد السوفيتي بمساحته الواسعة أمام هجوم كل من نابليون وهتلر لاحتلاله، أما الدولة التي تكون مساحتها صغيرة فليس لها عمق استراتيجي سوقي. وللمساحة البرية للدولة دورا مهماً في تحديد قوتها، لذلك تسعى معظم الدول نحو توسيع إقليمها على حساب الدول الأخرى[٢].

(1) DAVID MITCHELL, DEPT. OF POLITICAL SCIENCE AND DEPT. INTERNATIONAL RELATIONS, BUCKNELL UNIVERSITY, PAPER PRESENTED AT INTERNATIONAL STUDIES ASSOCIATION ASIA-PACIFIC, HONG KONG , JUNE 25-27, 2016, PP. 2-3.

(٢) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة: د. وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص٥٧.

وكذلك تكون المساحة المثلى هي التي تكون كافية للسكان خاصة إذا احتوت على الموارد الطبيعية المختلفة[١]، إذ أن السكان قوة اقتصادية، حيث إن الدولة التي تضم عدد كبير من السكان بإمكانها تنمية نظامها الاقتصادي وتطويره وتقويته من اجل التأثير على الدول الأخرى، حيث انه بدون عدد السكان الكافي سيكون من الصعب الحصول أعداد كافية من الكفاءات المتخصصة والضرورية[٢].

ويرتبط السكان بالطبيعة ارتباطاً مباشراً فتحدد نمط استيطانهم ونشاطهم الاقتصادي، فغالبية السكان يتركزون قرب الأنهار وفي المناطق المعتدلة المناخ وذات الأراضي الخصبة وفي المدن الصناعية والتجارية، إذ إن التجارة ونظم الإدارة والخدمات واستثمار رؤوس الأموال كلها عوامل من شأنها التأثير على توزيع السكان والكثافة السكانية، وهذا التباين في التوزيع الجغرافي ينعكس على تباين البُنى الاجتماعية للمناطق والمدن فيما بينها على أساس الاختلاف في ظروفها الطبيعية[٣].

وان الزيادة في عدد السكان ليست هي دائما مصدراً لقوة الدولة، إذا لم تتوفر للسكان عوامل أخرى مثل مستوى التعليم وقوة الروح المعنوية والتماسك السياسي والتقدم التكنولوجي ووفرة الموارد الأولية، أي إن كثرة السكان يقابلها قلّة في الموارد المتوفرة لدى الدولة سيولد مشكلة تقف دون تقدمها، وبالتالي تكون الزيادة السكانية عامل ضعف وليس عامل قوة للدولة، وان تركز السكان في مناطق معينة ومتباعدة تفصل بينها حدود طبيعية مثل الجبال والغابات والصحاري، أو دول أخرى تقع بين شطري الدولة، يؤدي إلى التفكك ومحاولة الانفصال عن الدولة، مثل ما انفصل الجزء الشرقي من باكستان[٤]. كما إن تركز السكان في منطقة محدودة سيكون خطرا على الدولة، في حالة وقوع الحرب ستكون هذه المدن عُرضَة للدمار من جراء القصف والعمليات الحربية الأخرى[٥].

٢-العوامل الاجتماعية:

يؤثر مدى الانسجام القومي والديني في المجتمع على قوة الدولة، حيث يمثل الانسجام عامل قوة وعدم الانسجام عامل ضعف. فعلى سبيل المثال هناك دول تكون فيها أكثر من لغة، ويُعد هذا التعدّد اللغوي تهديدا لوحدة الدولة في كثير من الأحيان، وكذلك يعتبر من عوامل

(١) محمد عبد الغني سعودي، *الجغرافية السياسية المعاصرة –دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية*، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠)، ص٣١.

(٢) سعد حقي توفيق، *مبادئ العلاقات الدولية*، (القاهرة: شركة العاتك للطباعة والنشر، ٢٠١٠)، ص١٥٠-١٥١.

(٣) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، "تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢"، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية الألفية،٢٠١٢، ص٢٦.

(٤) محمد عبد السلام، *الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية*، (القاهرة: مكتبة نور، ٢٠٢٠)، ص٣٠٧.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٠٨-٣١٠.

الضعف في بناء الدولة القومية، وقد تكون موالية للدولة لكنها تطالب باستقلالها اللغوي وحريتها اللغوية، مثل مشكلة الأقلية الألمانية في الألزاسواللورين[١].

ويعتبر الدين عامل أساسي في تحقيق الانسجام المجتمعي، إذ يجب عدم إغفال الأقليات الدينية، والتعامل معها بطريقة خاصة، حيث لا يوجد اتفاق بين الحدود السياسية والحدود الدينية. ويعد الدين أحد العوامل التي تعقد المشاكل الاجتماعية، حيث أصبح الخلاف بين مذاهب الدين الواحد، وعلى العكس إذا لم يكن هناك صراع بين مختلف الأديان والمذاهب فأن الانسجام الديني يؤدي إلى القوة السياسية للدولة، على عكس التعقيد الديني والمذهبي الذي يؤدي بدوره إلى إضعافها[٢].

ثانياً-العوامل الاقتصادية والتكنولوجية:

١-العوامل الاقتصادية:

تقوم الدول باستخدام الوسائل الاقتصادية في معظم الأحيان لتحقيق مصالحها وأهدافها، وان القدرات الاقتصادية هي التي تحدد القدرة العسكرية والسياسية للدول بالدرجة الأساس، ويعد التبادل التجاري الدولي جزءً مهماً من تفاعلات العلاقات الدولية، لكون لا وجود لدولة مكتفية ذاتياً من السلع والأجهزة والخدمات المدنية والعسكرية[٣].

ولتحديد القوى الإقليمية داخل منطقتهم، تستخدم غالباً نسبة الإنفاق على مكونات القوة الصلبة، ومن أهمها القدرات العسكرية فعند حساب الحصة العسكرية للقوى الإقليمية، الإنفاق العسكري (إجمالي ميزانية الجيش) وأعداد الأفراد العسكريين (حجم جيوش الدولة)، يتبين مدى اعتماد الدولة في تعزيز القدرة العسكرية على قدرتها النسبية على الإنفاق على الخدمات العسكرية. ومن ناحية أخرى تكون القوة الاقتصادية هي الأساس الأساسي للقوة الشاملة، بما في ذلك القوة العسكرية، فالنمو الاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يسمح بزيادة في الإنفاق العسكري الذي سيؤثر بدوره على القدرة العسكرية. بعبارة أخرى، قدرات جيش الدولة تعتمد على مواردها الاقتصادية وثروتها. ومصادر القوة الديموغرافية، مثل المناطق الحضرية وإجمالي السكان يشكلون أيضا مكونات مهمة للقوة المادية والعسكرية وهم أيضا يؤثرون على حجم الجيش [٤].

---

(١) - محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص٥٥-٥٨.

(٢) - المصدر نفسه، ص٥٩-٦١.

(٣) - لمزيد من التفصيل ينظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩-١٦٠.

(4) CAGLAMAVRUKCAVLAK, REGIONAL POWER POLITICS: THE BEHAVIOR AND MOTIVATIONS OF REGIONAL POWERS IN SETTINGS OF CONFLICT AND COALITION, DISSERTATION,DOCTOR OF PHILOSOPHY,POLITICAL SCIENCE, ADVISOR: DR. FREDERIC S. PEARSON, SUBMITTED TO THE GRADUATE SCHOOL OF WAYNE STATE UNIVERSITY، DETROIT, MICHIGAN, 2017, P. 41.

إن المشكلة مع الطرق التقليدية للتفكير في القوة الإقليمية وسلطة الدولة ليست مجرد التركيز المفرط على القدرة المادية، وإن مصادر القوة تنشأ داخل وخارج الدولة لا يمكن التعامل معها على أنها ذات جودة ثابتة. على سبيل المثال، في عالم حيث نتصور القوة الاقتصادية فقط على أنها دالة لاقتصاد محلي مغلق، قد يكون التفسير غير التاريخي للقوة كافياً، ولكن في فترة تطورت فيها الاقتصاديات والأسواق، يجب أن يفعل فهمنا للقوة الاقتصادية كذلك. كانت العولمة عملية تاريخية طويلة، لكن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي يمكن وصفها بأنها العصر المعاصر للعولمة، تميزت بمستويات متزايدة من التكامل السياسي والاقتصادي بقيادة الولايات المتحدة والدول الصناعية الأساسية الأخرى، فضلا عن الجهات الفاعلة عبر الوطنية الأخرى. العولمة في جوهرها مشروع ليبرالي جديد في شكله الاقتصادي مصمم لإزالة الحواجز أمام رأس المال أمام التجارة والتمويل. من وجهة النظر هذه، تعمل العولمة على تعزيز المصالح الاقتصادية لتلك الجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية، التي تستفيد اقتصاديا من إعادة الهيكلة العالمية. سياسيا، سعت نفس الجهات الفاعلة إلى استكمال التحول الاقتصادي بالتغيير السياسي الذي من شأنه التأكيد على الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء الأعراف والمؤسسات الدولية القائمة على المبادئ الليبرالية. كانت القدرة على تطوير هذا النظام العالمي تعتمد بشكل كبير على القوة العسكرية والاقتصادية للدول الرائدة التي يمكن أن تستخدم التدابير القسرية لفرض التغيير أو حمايته، وبذلك كانت القوة المادية بالتأكيد محورية في ظهور إعادة هيكلة عالمية جديدة [١].

أما بالنسبة إلى الموارد الطبيعية، فقد عرّفها ستيفن جونز على أنها: (هي كل ما تملكه الدولة أو يمكنها الحصول عليه لتنفيذ استراتيجياتها)[٢].

ويشكل موضوع الحصول على الموارد الأولية أهمية قصوى لعموم الدول، لكونها حيوية ومن النادر أن نجد بلدا قد حقق الاكتفاء الذاتي، وان طلب الحصول على الموارد الطبيعية اعتبر سابقا مبررا لاستخدام القوة من قبل الدول الاستعمارية للسيطرة على الأقاليم والدول، أما في الوقت الحاضر فأن الوضع مختلف وأصبح التفاوض حول اتفاقات التجارة من أكثر الطرق استخداما للحصول على الموارد الأولية[٣]. ولا يمكن تقدير كفاءة السكان وتأثيرهم دون معرفة أو البحث عن الموارد التي بين أيديهم، واستخدامها في المجالات السلمية أو العسكرية[٤].

ويتوجب التمييز بين مجرد امتلاك الموارد الأولية واستخدامها، لكون إن الموارد تؤدي إلى تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية، ومن الصعب أن يتم قياس الفوائد الناجمة عن

---

(1) DAVID MITCHELL, OP.CIT, P.5.

(٢) نقلاً عن: محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

(٣) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.

(٤) محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

امتلاك مورد واحد فقط، لكون الدول لا تمتلك موارد متساوية. وأن النقص في الموارد يقيّد الأهداف الوطنية، ويفرض القيود على إنجازها. وأن امتلاك الموارد الأولية يوفر أحياناً للدول القوة السياسية والتي بدونها لا يمكن أن تمتلكها(١).

وفي مجال المديونية، فإن بعض الدول تحتاج إلى رؤوس الأموال لتمويل التنمية فيها، فإذا عجز الادخار عن تمويل الاستثمارات لدفع عجلة النمو أو تغطية متطلباتها، فأنها تلجأ الى الاستدانة من جهات تتمتع بفائض مالي، على الرغم من إن لجوء الدول إلى الاستدانة لا يحقق الأهداف المرجوة منه، بل إن نتائجه تكون عكسية، وتضر بالمصلحة الاقتصادية للدولة وإيقاعها في شراك الدين، وان الارتفاع في نسبة المديونية في العلاقات الاقتصادية سيؤدي إلى استنزاف الاحتياطي النقدي للدول وبالتالي سيكون هناك عجز مستمر في ميزان المدفوعات(٢)، ومن ثم سيؤدي إلى ضعف عناصر القوة في الدولة على العكس من الدول التي لا تسقط في فخ المديونية.

٢-العوامل التكنولوجية:

أن دخول الدولة تفاعلات الثورة المعلوماتية يؤدي إلى تعظيم قدراتها وقوتها. وتعد القوة الناعمة من أهم أدوات تنفيذ وتحديد السياسة الخارجية وتوجهاتها السياسية والعقائدية والثقافية، كما تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ويزداد تأثيرها بشكل متسارع، وقد حقق التقدم العلمي والتكنولوجي تغيرات جوهرية في حياة المجتمعات. وساهم في إحداث تحولات نوعية في المجالات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية والاستراتيجية(٣).

ويشهد العالم مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيه نتاج ثلاث ثورات هي الثورة المعلوماتية، والثورة في وسائل الاتصال، والثورة في مجال الحاسبات الإلكترونية، وأدت هذه الثورات إلى ظهور أنظمة جديدة للمعلومات، أي إن الفضاء الإلكتروني للمعلومات قد أصبح وسيط المستقبل في علاقات الدول(٤).

وهذه الثورة هي ثورة المعلومات وعالم الحواسيب والانترنت، فالمعلومة مهما كان مصدرها أصبحت متاحة للجميع ويُمكن الاطلاع عليها من قبل الجميع والاستفادة منها سواء من قبل الدول أو المؤسسات أو الأفراد، وشمل التقدم العلمي والتكنولوجي كافة جوانب الحياة

---

(١) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٢) سمير مصطفى أبو مللة ومحمد أكرم شاهين، "أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية المقترضة ٢٠٠٠-٢٠١٣"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، فلسطين*، مجلد٢٤، العدد٣، (٢٠١٦): ص٢.

(٣) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٤) ثامر كامل محمود، *الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي*، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص٥٩.

الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية مما دفع الدول إلى التسابق عليها من اجل الوصول إلى قمة الهرم[١].

ثالثاً-العوامل العسكرية والأمنية:

١-العوامل العسكرية:

يلعب العامل العسكري دورا هاما وبارزا في العلاقات الدولية لا يمكن إغفاله، فبناء القوة العسكرية ضروري لأي دولة لتحافظ على أمنها القومي وتتمكن من حماية مقدراتها وتحقيق أهدافها ومصالحها، وتقاس أهمية ومكانة الدولة على خريطة العلاقات الدولية من خلال ما تملك من قوة، وتعرف القوة العسكرية بأنها تعبير عن الحشد العلمي للعناصر البشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف هذه المؤسسة التي من مظاهرها القوات المسلحة، وذلك بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم[٢].

ولا شك في أن الدولة التي تقوم بصناعة الأسلحة أو لها القدرة على استيرادها، أو الدولة القادرة على امتلاك أسلحة نوعية فوق تقليدية، مع تركيزها على نوعية المقاتلين هي التي ستكون متمتعة بقدرات قوة بالمقارنة مع الدول التي لا تتمتع بهذه المزايا.

٢-العوامل الأمنية:

يشكل الفضاء الخارجي من حيث دخول الدولة تفاعلات الأمن السيبراني محورا هاما حيث يقوم بربط البيئة البرية والبحرية والجوية مع بعضها، بالإضافة إلى تطور عالم الاتصالات والمعلومات. وبفضل ثورة المعلومات وظهور الانترنت ظهرت لدينا بيئة أخرى ألا وهي بيئة الفضاء الإلكتروني. وعلى الرغم من أنها بيئة من صنع الإنسان إلاّ أنها تعتبر من العناصر الرئيسية والتي يكون لها تأثير كبير على النظام الدولي والأمن الوطني لجميع الدول، لما تحمله من أدوات لها التأثير في القيم السياسية، بالإضافة إلى سهولة استخدامها ورخص تكاليفها، وكل ذلك ساعد على دخولها إلى حياة المواطنين والدولة في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو المعلوماتية أو الإيديولوجية. وهذا الأمر جعل الدول لا تعتمد على القوة الصلبة فقط في توظيف مصادر قوتها المتمثلة بالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية بل تزايد الاهتمام بالأبعاد الغير مادية، ما أدى إلى بروز دور القوة الناعمة[٣].

وتكمن مخاطر الفضاء السيبراني في صعوبة تحديد هوية الجهة التي نفذت الهجمات السيبرانية، وقلّة القواعد القانونية الدولية التي تضع الجهات أو الدول التي تقوم بمثل هذه

---

(١) هايل عبد المولى طشطوش، *مقدمة في العلاقات الدولية*، (الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠.

(٣) إيهاب خليفة، *القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة*، (مصر: مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٤)، ص٧-٨.

النشاطات تحت طائلة المسائلة، وذلك يعني عدم القدرة على ملاحقتها قانونيا، على عكس مجالات الحرب التقليدية[١].

وتبرز الدولة في النظام الدولي بصورة طردية مع مدى مواجهتها للإرهاب العالمي. والإرهاب هو استخدام العنف بشكل مقصود وغير قابل للتنبؤ به أو التهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف معينة، ويكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد أو الجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها حكومات ضد حكومات أخرى، ويقوم جُهد دولي كبير لمكافحة الإرهاب، من خلال القيام بتحالفات مناهضة للإرهاب، وتمويل مؤسسات فكرية وبحثية وتدريب الأشخاص وتبادل المعلومات بين الدول عن الجماعات الإرهابية والإرهابيين، واستخدام القوة العسكرية في مقاتلة الإرهابيين، وفرض عقوبات وإجراءات جزائية ضد الدول التي تدعم الإرهاب وتأوي الإرهابيين، وتكثيف الإجراءات الأمنية في المطارات والسفارات والمواقع الأخرى التي ممكن أن تكون مستهدفة، وتعزيز تطبيق قواعد القانون الدولي. ومع انتشار التنظيمات الإرهابية يتوقف مكافحتها على قيام الدولة نفسها بشكل فردي أو جماعي، وإيجاد أساليب لتقليل من المخاطر الناجمة عن العمليات الإرهابية [٢].

رابعاً-العوامل السياسية:

بعد الحرب الباردة، شهدت العلاقات الدولية تجدد الاهتمام بدراسة القوى الإقليمية، باعتبارها من الجهات الفاعلة المهمة في السياسة العالمية ودراسة سياستها الخارجية، من خلال اكتساب فهم أفضل لاستراتيجيات وسلوكيات السياسة الخارجية للقوى الإقليمية والتركيز على أسباب ميول القوى الإقليمية نحو وضع الاستراتيجية التي تفضي إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية التي لها انعكاساتها على التعاون والصراع الإقليمي. وتلعب الهيمنة الإقليمية دورا في تحقيق الاستقرار من خلال تدخلها في النزاعات الإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي[٣].

١-هياكل صنع القرار السياسي:

تختلف هياكل صنع القرار السياسي حسب نظام الحكم ومستوى الديمقراطية والمؤسسات التشريعية وتُقسَّم إلى هياكل رسمية وغير رسمية. وتحدد الهياكل الرسمية لصنع القرار السياسي في دستور الدولة الذي يبين شكل وطبيعة الحكم ونوع النظام السياسي للدولة، وطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية، القضائية، التنفيذية) [٤].

---

(١) نورة شلوش، "القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني/ التهديد المتصاعد لأمن الدول"، *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العراق*، المجلد٢، العدد٢، (٢٠١٨): ص٧.

(٢) لمزيد من التفصيل، ينظر: مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨)، ص٤١-٤٤.

(3) CAGLAMAVRUKCAVLAK, OP.CIT, P. 178.

(٤) زهرة صالح، *صناعة القرار السياسي*، (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٦)، ص٢٦.

وتتمثل الوظيفة المركزية للسلطة التشريعية في سن القوانين بموجب الدستور[١]. والسلطة التنفيذية تختص في تنفيذ القوانين الصادرة من السلطة التشريعية[٢]. وتتمثل الهياكل غير الرسمية بالأحزاب السياسية والنخب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام ووسائل الإعلام والتي يكون لها تأثير كبير في عملية صنع القرار السياسي.

٢-كفاءة صانع القرار:

لصناع القرار دور مؤثر في العلاقات الدولية، وان رجال الدولة هم اللاعبون في التفاعلات الدولية ولكنهم يعملون باسم ولمصلحة دولهم. وان سلوك الدول في العلاقات الدولية هو سلوك صناع القرار، وهنا يتضح دور العامل الإنساني في فهم وظيفة وعمل المجتمع الدولي[٣].

ويجب أن يكون لدى صانع القرار المهارة من اجل فهم السياسة الدولية، ومعرفة ما مطلوب منه، ومعرفة خصائص ودور الوحدات المختلفة المعنية في العلاقات الدولية، ومعرفة الأهداف الآنية والمتوسطة المدى التي يجب الحفاظ عليها، ويجب على صانع القرار أن يكون على دراية وعمق واسع، ولديه المهارة والمعرفة في صياغة وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية، وبالتالي يكون بإمكانه انتقاء الخيار المناسب من بين البدائل المتاحة، ويتمكن من حماية الأهداف الوطنية بأقل كلفة ممكنة، وضرورة أن يتصف صانع القرار بالعقلانية وعدم التأثر بالأهواء الشخصية[٤].

II.ب. المطلب الثاني

استقطاب القوى الكبرى للقوى الإقليمية

يؤدي استقطاب القوى الكبرى للقوى الإقليمية إلى إضعافها جميعا من خلال اختراقها بحجة دعمها وتأييدها ضد أعدائها أو خصومها، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن في مناطقها الاستراتيجية بسبب تدخل القوى الكبرى فيها لصالح بعض القوى الإقليمية فيها. وهنالك العديد من الأمثلة على تدخل القوى الكبرى في مناطق استراتيجية عديدة من العالم من خلال استقطاب بعض القوى فيها، فلقد استقطب الاتحاد السوفيتي أوربا الشرقية، واستقطبت الولايات المتحدة أوربا الغربية.

والقوة الإقليمية هي دولة تنتمي إلى منطقة جغرافية مميزة، وتمتلك قدرات استراتيجية متفوقة، وتمارس شكلاً من أشكال النفوذ على المنطقة، من خلال قدرتها على التعبير عن تصورها الذاتي عن امتلاكها مكانة قيادية داخل المنطقة، بشكل واضح هوية إقليمية مشتركة،

(١) ماركوس بوكنغورديه، *دليل عملي لبناء الدساتير، تصميم السلطة التشريعية*، (السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١١)، ص٢٧.

(٢) بركات حاتي سيلاسي، *السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الضوابط والموازين واستقلال القضاء*، (بيروت: المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٥)، ص٦.

(٣) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.

(٤) المصدر نفسه، ص١٩١.

توفر منافع جماعية، وتعمل كممثل للمصالح الإقليمية في المحافل الدولية من أجل اعتبارها قوة إقليمية [١].

يتم تحديد القوة الإقليمية على أنها الدولة التي تتميز بما يأتي [٢]:

١-تعبر عن مكانتها القيادية في منطقة محددة جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وفكريا.

٢-تمتلك قدرات عسكرية، واقتصادية، وديموغرافية، وتوظيف جيد لمواردها السياسية والأيديولوجية لفرض قوتها الإقليمية.

٣- لها تأثير كبير في الشؤون الإقليمية من حيث الأنشطة والنتائج.

إن استقطاب القوى الكبرى للقوى الإقليمية يمتد لفترات طولية سابقة، في بداية الأمر ظل النظام الإقليمي مقتصرا على أوربا، وقد سعت الدول الأوربية وبشكل متواصل إلى نشر سيطرتها على القارات الأخرى والتي اعتبرتها ميدانا طبيعيا لتوسعها وهذا ما دفعها إلى ضم مناطق وراء البحار إلى إمبراطورياتها، وقد عملوا على نقل نموذج الدولة الأوربية إلى العالم اجمع، والعمل على ربط العالم من خلال مد طرق المواصلات ونشر الثقافات، وفي بداية القرن العشرين انتهت مرحلة بناء الإمبراطوريات وظهور دول كبرى جديدة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان خارج القارة الأوربية، حيث كان النظر إلى الحرب العالمية الثانية على أنها دفاعا عن النظام الأوربي، ومن ثم ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واللذان أخذا مركزين جديدين بعد الحرب[٣].

وعلى سبيل المثال، استقطبت الولايات المتحدة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث لا توجد منطقة في العالم حالياً لها تأثير على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أكبر من منطقة الخليج العربي، وان أهمية نفط الخليج العربي ومكافحة الإرهاب الدولي والتطرف الديني يجعلان للمنطقة مكانة مهمة في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي. وبعد غزو العراق واحتلاله أصبحت منطقة الخليج العربي تضم أضخم تجمع في العالم للقوات الأمريكية. وان الهدف المعلن للاستراتيجية الأمريكية يتلخص في الاستفادة من الوضع الفريد للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة العظمى ذات الفائقية السوقية بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبحت الولايات المتحدة تصدر قيمها الديمقراطية وتقوم بتكديس ثروة عظيمة من خلال خلق بيئة مناسبة لقدرتها الرهيبة في المنافسة الاقتصادية، لذلك نجد رغبت الولايات المتحدة

(1) HULSE, MERRAN: REGIONAL POWERS AND LEADERSHIP IN REGIONAL INSTITUTIONS: NIGERIA IN ECOWAS AND SOUTH AFRICA IN SADC, KFG WORKING PAPER SERIES, NO. 76, NOVEMBER 2016, KOLLEG-FORSCHERGRUPPE (KFG) (THE TRANSFORMATIVE POWER OF EUROPE), FREIEUNIVERSITAT BERLIN,GERMAN RESEARCH FOUNDATION,GERMANY, P .7.

(2) DETLEF NOLTE, OP.CIT, P. 893.

(٣) جوزيف فرانكل، *العلاقات الدولية*، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، (السعودية: مطبوعات تهامة، ١٩٨٤)، ص٢١.

الأمريكية في نشر سلام هي تنظمه عبر قوتها العسكرية، والتوسع في الأسواق العالمية التي تجني منها ثروتها[١].

واستقطبت فرنسا الدول الفرانكفونية، حيث يعد الفرنسي (اوسنيمريكلوس) هو أول من وضع مفهوم الفرانكفونية ويعرفها بأنها مجموعة البلدان والأشخاص الناطقة باللغة الفرنسية، ووصفها بأنها فكرة لسانية وعلاقة جغرافية، ويعرفها قاموس لاروس بأنها: (جميع الدول التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية كليا وجزئيا)، وتبدأ الفرانكفونية من نقطة التمسك باللغة والثقافة الفرنسية من جانب غير الفرنسيين. أثناء المرحلة الاستعمارية تقاسمت فرنسا مع الدول الاستعمارية الأخرى اغلب بقاع العالم، وكان من نصيبها عدة دول من أسيا وأفريقيا، وان الفرانكفونية لا تقف عند توثيق الروابط الثقافية بين الدول تحت مظلتها، كما كانت في بداية نشأتها بل أضيف إلى البعد الثقافي أبعادا سياسية واقتصادية، وبرزت بشكل كبير في التسعينات من القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقطب مهيمن على النظام الدولي، وتعتبر الفرانكفونية نتاج المرحلة الاستعمارية الفرنسية، أما بعد الاستعمار الفرنسي فقد ظهرت تحت غطاء الترويج للغة والثقافة الفرنسية من أجل بسط السيطرة الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية[٢].

الخاتمة

إن تحقيق التوازن الإقليمي يعتمد بالدرجة الأساس على قدرات تلك المجموعة من الدول المعنية وتأثيرها في تحقيق التوازن في مواجهة الأطراف الأخرى، وان تكون لديها الرغبة والإرادة لتحقيق ذلك التوازن، وامتلاك القابلية والقدرة على التأثير المباشر أو غير المباشر في أحداث الاستقرار وجعل علاقة الدول بالمحيط الإقليمي قائمة على أساس التعاون والتفاهم بدلاً عن التوتر والصراع والصدامات.

أولاً-الاستنتاجات:

يمكن إجمال أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، بما يأتي:

١- وجود علاقة طردية فيما بين التوازن الإقليمي وتفاعلات التعاون والتنافس والصراع لدول النظام الإقليمي.

٢- يشير مفهوم التوازن الإقليمي إلى الحالة المستقرة في النظام، ويعني توازن القوى التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل لكافة عناصر القوة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بين دولتين أو أكثر والذي يُنشئ نوع من التحالفات الإقليمية والدولية، ويؤدي إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار وضمان المصالح المشتركة لدول النظام الإقليمي.

---

(١) لورنس كروب، *الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي*، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص٣-٤.

(٢) وليد كاصد الزيدي، *الفرانكفونية دراسة في المصطلح والمفهوم والتطور التاريخي*، (النجف الأشرف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠)، ص١٦-٢٧.

٣- أصبح توازن القوى يتضمن العناصر الاقتصادية والتكنولوجية بالإضافة إلى اعتبارات القدرة في مجالات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا ووسائل نقلها، والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان بسبب الزيادة الحاصلة في القدرات التكنولوجية والاقتصادية غير العسكرية والاستراتيجية في العلاقات الدولية.

٤-إن الخصائص الأساسية للنظام الإقليمي بصورة عامة وهي وجود أكثر من ثلاثة دول في هذا النظام، يرتبطون بمنطقة جغرافية واحدة، ووجود شبكة تفاعلات تعاون وتنافس وصراع بين أعضاء النظام في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية.

٥- تسعى كل دولة لفرض إرادتها وسيطرتها على وحدات النظام الدولي من اجل تحقيق مصالحها في عالم مبني على التنافس والصراع من اجل القوة لتحقيق المصالح العليا بأقل كلفة وجهد ووقت، أكثر مما هو قائم على التعاون. وفي ظل نظام دولي يفتقد إلى الحكومة العالمية المشتركة، تسعى معظم الدول إلى ضمان أمنها عبر تعظيم قدراتها.

٦- يؤدي استقطاب القوى الكبرى للقوى الإقليمية إلى إضعافها جميعا من خلال اختراقها بحجة دعمها وتأييدها ضد أعدائها أو خصومها، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن في مناطقها الاستراتيجية بسبب تدخل القوى الكبرى فيها لصالح بعض القوى الإقليمية فيها.

ثانياً- التوصيات:

١-بما إن هنالك إيجابيات يمكن أن يحققها نظام توازن القوى الإقليمي في إطار العلاقات الدولية، لاسيما في الحيلولة دون انفراد دولة واحدة قوية بالسيطرة أو الهيمنة على هذا النظام، والمحافظة على تعدد القوى في توزيعها المتناسب مع الأدوار، وبهذا يصبح توازن القوى الإقليمي أداة مهمة من أدوات تحقيق السلام الإقليمي. لذا نقترح على صناع القرار في العراق بذل جهود حثيثة في تعزيز قدرات الدولة بعناصر القوة غير التقليدية في جميع مجالاتها وميادينها المعاصرة، بغية استعادة مكانته في نظام توازن القوى الإقليمي لمنطقة الخليج العربي وشرق المتوسط، بما يصب في تعزيز أمنه الوطني وتحقيق السلم والأمن في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

٢- بما إن هنالك سلبيات يمكن أن تنجم عن فشل تطبيقات نظام توازن القوى في إطار العلاقات الدولية لاسيما في توجه بعض الدول نحو العزلة أو الحياد في سياساتها الخارجية يؤدي إلى فقدانها التأثير في فعاليات ذلك النظام، فضلا عن أن حصول الاختلال الخطير في التوازن وانهياره قد يؤدي إلى الحرب التي لها انعكاسات سلبية على الأمن الوطني والإقليمي والعالمي.

٣- نقترح على صناع القرار في العراق بعد إدراكهم بأن قدرات العراق الاستراتيجية المادة والمعنوية مؤهلة لصيانة أمنه الوطني، أن تقوم الحكومة بإنهاء جميع أشكال التواجد العسكري والأمني الأجنبي فيه، فضلاً عن إنهاء الشراكة مع حلف شمال الأطلسي، وإنهاء جميع الارتباطات مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والعاملة في مجالات سيادية أو مجالات هي من صلب اختصاصات الحكومة وفق دستور عام ٢٠٠٥.

المراجع والمصادر

أولاً-الكتب:

١-إبراهيم أبو خزام ، *الحروب وتوازن القوى*، عمان: المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

٢-أحمد زكي بدوي، معجم *المصطلحات السياسية والدولية*، القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٩٨٩.

٣-احمد مشعان نجم، *مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية*، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

٤-إسماعيل صبري مقلد، *الاستراتيجيات الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات*، الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٣.

٥- إيهاب خليفة، *القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة*، مصر: مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٤.

٦-بركات حاتي سيلاسي، *السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الضوابط والموازين واستقلال القضاء*، بيروت: المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٥.

٧- ثامر كامل محمود، *الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي*، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨.

٨- جوزيف فرانكل، *العلاقات الدولية*، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، السعودية: مطبوعات تهامة، ١٩٨٤.

٩- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة: د. وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

١٠-زهرة صالح، *صناعة القرار السياسي*، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٦.

١١-سعد حقي توفيق، *العلاقات الدولية*، بغداد: دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٧.

١٢-سعد حقي توفيق، *مبادئ العلاقات الدولية*، القاهرة: شركة العاتك للطباعة والنشر، ٢٠١٠.

١٣-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الخامس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧.

١٤-فراس محمد احمد الجحيشي، *التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة*، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

١٥-لورنس كروب، *الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي*، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

١٦-مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨.

١٧- ماركوس بوكنغورديه، *دليل عملي لبناء الدساتير، تصميم السلطة التشريعية*، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١١.
١٨- مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة أياد الفنية، بغداد، ١٩٧٩.
١٩-محمد عبد السلام، *الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية*، القاهرة: مكتبة نور، ٢٠٢٠.
٢٠-محمد عبد الغني سعودي، *الجغرافية السياسية المعاصرة –دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية*، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠.
٢١- ناظم عبد الواحد الجاسور، *موسوعة علم السياسة*، عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٤.
٢٢- هايل عبد المولى طشطوش، *مقدمة في العلاقات الدولية*، الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
٢٣-هيدلي بول، *المجتمع الفوضوي، دراسة النظام في السياسة العالمية*، السعودية: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٨.
٢٤-وليد كاصد الزيدي، *الفرانكفونية دراسة في المصطلح والمفهوم والتطور التاريخي*، النجف الاشرف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠.
٢٥-يامن خالد يسوف، *واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية*، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠.

ثانياً-الرسائل والأطاريح :

١-عبد المحسن لافي الشمري، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢.

ثالثاً-البحوث العلمية:

١- سمير مصطفى أبو مللة، أ. محمد أكرم شاهين، "أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية المقترضة ٢٠٠٠-٢٠١٣"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، فلسطين*، مج ٢٤، العدد ٣، (٢٠١٦).
٢-محمد سالم احمد الكواز، "العلاقات الإيرانية– السعودية ١٩٧٩-٢٠٠١ دراسة سياسية"، *مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، العراق*، العدد ٧، (٢٠٠٧).
٤-نورة شلوش، "القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني/ التهديد المتصاعد لأمن الدول"، *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العراق*، المجلد ٢، العدد ٢، (٢٠١٨).

رابعاً-التقارير:

١-اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية الألفية، ٢٠١٢.

خامساً: المصادر باللغة الإنكليزية:

Part Two - English Sources:

1-CAGLAMAVRUKCAVLAK, REGIONAL POWER POLITICS: THE BEHAVIOR AND MOTIVATIONS OF REGIONAL POWERS IN SETTINGS OF CONFLICT AND COALITION, DISSERTATION,DOCTOR OF PHILOSOPHY,POLITICAL SCIENCE, ADVISOR: DR. FREDERIC S. PEARSON, SUBMITTED TO THE GRADUATE SCHOOL OF WAYNE STATE UNIVERSITY، DETROIT, MICHIGAN, 2017.

2-DAVID MITCHELL, DEPT. OF POLITICAL SCIENCE AND DEPT. INTERNATIONAL RELATIONS, BUCKNELL UNIVERSITY, PAPER PRESENTED AT INTERNATIONAL STUDIES ASSOCIATION ASIA-PACIFIC, HONG KONG , JUNE 25-27, 2016.

3-DETLEF NOLTE, HOW TO COMPARE REGIONAL POWERS: ANALYTICAL CONCEPTS AND RESEARCH TOPICS,REVIEW OF INTERNATIONAL STUDIES (2010), 36, 2010 ،BRITISH INTERNATIONAL STUDIES ASSOCIATION.

4-GIOVANNI BARBIERI, REGIONALISM, GLOBALISM AND COMPLEXITY: A STIMULUS TOWARDS GLOBAL IR? THIRD WORLD THEMATIC: A TWQ JOURNAL, 4:6, 2019,PUBLISHED BY INFORMA UK LIMITED, TRADING AS TAYLOR & FRANCIS GROUP, PUBLISHED ONLINE: 02 NOV 2019.

5-HULSE, MERRAN: REGIONAL POWERS AND LEADERSHIP IN REGIONAL INSTITUTIONS: NIGERIA IN ECOWAS AND SOUTH AFRICA IN SADC, KFG WORKING PAPER SERIES, NO. 76, NOVEMBER 2016, KOLLEG-FORSCHERGRUPPE (KFG) (THE TRANSFORMATIVE POWER OF EUROPE), FREIEUNIVERSITAT BERLIN,GERMAN RESEARCH FOUNDATION,GERMANY.

6-SEYEDMASOUD MOUSAVI SHAFAEE, FARZANEHNAGHDI, REGIONAL POWERS AND WORLD ORDER IN THE POST COLD WAR ERA, GEOPOLITICS QUARTERLY, VOLUME: 11, NO 4, WINTER 2016.